

دور النخب العربية في تطوير العلاقات التركية-العربية

واثق السعدون

«

العلاقات بين تركيا والعالم العربي بحاجة إلى انطلاقة جديدة، تستند على إرادة حقيقية لإعادة تقييم مصالحهما المشتركة، وفق رؤية واقعية موضوعية للتحديات التي يواجهونها، والفرص المتاحة أمامهما للتعاون.

“

بالرغم من وجود عدة روابط مشتركة عديدة بين تركيا والعالم العربي، أهمها رابطة الجوار الجغرافي، والتاريخ المشترك، والروابط الدينية والإجتماعية، وبرغم محدودية المشاكل والقضايا العالقة بينهما، إلا أن العوامل والظروف الدولية والإقليمية، لطالما وضعت قيوداً ومحددات على مساعي تطوير وتحسين العلاقات التركية-العربية، والمفارقة أن تلك العوامل كانت تنطوي في مجملها على تأثيرات وعناصر خارجية غير مرتبطة بالمصالح المشتركة بين تركيا والعالم العربي، ولكنها كانت قادرة على إضعاف زخم العلاقات بين الطرفين، واجبارهما على الدخول في نفق الخصومة والخلافات.

لذلك فأن العلاقات بين تركيا والعالم العربي بحاجة إلى انطلاقة جديدة، تستند على إرادة حقيقية لإعادة تقييم مصالحهما المشتركة، وفق رؤية واقعية موضوعية للتحديات التي يواجهونها، والفرص المتاحة أمامهما للتعاون. ففي عالمنا الحالي، المليء بالتوترات والأزمات، تعد محاولات البحث عن السلام والوثام والتعاون وخلق الأجواء المناسبة لتبادل المصالح



كما إنها تمثل قناة للتواصل بين البلدان التي تشهد علاقاتهم السياسية توتراً أو تراجعاً أو حتى خصومةً. لذلك على النخب الفكرية والأكاديمية العربية أن تعمل على إدامة التواصل وإبقاء قنواتها مفتوحة مع نظرائهم في تركيا في الفترات التي تشهد العلاقات السياسية بين تركيا وبعض البلدان العربية تراجعاً أو قطيعة.

على النخب الفكرية والأكاديمية العربية أن يكونوا علميين موضوعيين بتجرد إذا ما طلب منهم رفق مراكز صنع وإتخاذ القرار بالتحليلات الدقيقة وبالقرارات السليمة للأوضاع الإقليمية والعالمية، وأن يكونوا ناصحين بأمانة، وليسوا مؤيدين لسياسات ومواقف مسيقة، وأن يكون معيارهم في تقييم طبيعة علاقة بلدهم بتركيا أو بأي بلد آخر، هو المصالح المشتركة، والحفاظ على أمن ووحدرة وإستقرار البلدين، وليست المحددات الأيديولوجية الضيقة أو المصالح الحزبية أو الفتوية أو الطائفية. ويجب حث صناع القرار على تبني النهج الحديث في العلاقات الدولية الذي يهدف لجعل أبعاد العلاقة بين أي بلدين (السياسية، الأمنية، الإقتصادية، الثقافية والإجتماعية) منفصلة عن بعضها قدر الإمكان، لضمان عدم تأثير التراجع الذي قد يحصل في أحد هذه الأبعاد على الأبعاد الأخرى، وبالتالي إستمرار التواصل بين البلدين، فمن الأقوال المأثورة في السياسة الدولية "يجب أن تتحدث إلى خصومك أكثر مما تتحدث مع حلفائك".

القنوات الريدفة ساهمت في صياغة العديد من القرارات والمواقف بين الدول، ومن أهم هذه القنوات الريدفة هي الأنشطة الأكاديمية المشتركة بين البلدان، المؤتمرات والندوات والبرامج وورش العمل المشتركة، أو ما بات يعرف بـ"الدبلوماسية الأكاديمية"، إذ إن الأنشطة الأكاديمية المشتركة تحقق عدة أهداف لصالح تحسين العلاقات بين الدول، فهي تساعد على تبادل الرؤى والإفكار والمقترحات بخصوص أي مشكلة بين بلدين ما، بموضوعة بعيدة عن تشنج المواقف السياسية،

بين الدول تحدياً كبيراً ومهممةً صعبة، مقارنة بسهولة الإنقياد إلى الخلافات وتبادل الإتهامات.

في السنوات الأخيرة حصل تطور في أساليب وأدوات العلاقات الدبلوماسية بين البلدان، فلم يعد النشاط الدبلوماسي يقتصر على القنوات التقليدية، المتمثلة بوزارات الخارجية والسفارات والقنصليات، فقد أصبح هنالك قنوات ريدفة للعمل على إدامة التواصل وتهيئة بيئة مناسبة للتفاهم وحل المشاكل بين البلدان، وإن مخرجات عمل هذه





كتابات بعض النخب العربية حول السياسة التركية، أو حول العلاقات التركية-العربية، تعكس وجود خللاً واضحاً في قراءة طبيعة الحياة السياسية وآلية صنع القرار في تركيا. هذا القصور للأسف موجود لدى العديد من كتاب الرأي العرب، ويظهر باستمرار عند تناولهم الشؤون التركية، وهو ينبع من قراءتهم للحياة السياسية في تركيا من خلال منظور الحياة السياسية في العالم العربي، ومن خلال تقييمهم لواقع الديمقراطية العتيقة في تركيا باستخدام معايير الديمقراطية المتكئة في العالم العربي.

في السياق نفسه، نجد هنالك بعض النخب العربية المؤيدة للمواقف التركية، تحاول تأطير دعمها لتركيا ضمن إطار أيديولوجي "محدد"، وتحاول تصوير السياسة التركية تجاه العالم العربي بأنها محكومة بدوافع أيديولوجية. وهذا قصور أيضاً، حيث أن هذه المواقف جعلت بعض المحايدون تجاه تقييم السياسة التركية في العالم العربي، يتحولون إلى الجانب المنتقد لتلك السياسات. ان اندفاع بعض العرب بخطاب عاطفي

أكثر نضجاً وتماسكاً، وأصبحت تتصف بالحجج المنطقية والحوار الهادئ المتزن، وشهدت تغيراً نوعياً.

على المجتمع الأكاديمي العربي أن يشكل الطيف الثالث في الحياة السياسية، فهناك طيف الحكومة وأحزابها ومناصرها الذين يؤيدونها بشكل مطلق، بغض النظر عن مستوى أداء الحكومة في سياساتها الداخلية والخارجية، وهنالك طيف المعارضة، بشقيها، المعارضة الواعية التي تهدف لتشخيص الخلل والأخطاء في أداء الحكومات والدعوة للإصلاح، والمعارضة الانتهازية التي تهدف فقط لإفشال الحكومات وإسقاطها، مهما كانت نتائج وتداعيات ذلك على بلدانهم، وهنا يأتي دور النخب الفكرية والأكاديمية في بذل الجهود

حماسي للدفاع عن المواقف التركية، ذو صبغة أيديولوجية، أضر بمشروع تركيا الحقيقي الذي تحاول تسويقه للعالم العربي، وهو مشروع النهضة المشتركة والتنمية وتبادل المصالح ضمن قاعدة رابح-رابح. ولكننا بمرور الوقت نجد آراء غالبية المؤيدين للسياسة التركية في المنطقة صارت



والعسكرية بطبيعة السياسات والعلاقات والمصالح المتبادلة، الإقليمية والدولية، مما يجعلهم قادرين على تزويد القيادات السياسية للبلد بتقدير كفاءة للمواقف الأمنية، فعلى المؤسسة الأمنية-العسكرية أن تشارك بفاعلية في صياغة الإستراتيجية العليا للدولة وإستراتيجية الأمن الوطني، فضلاً عن مسؤوليتها في إعداد الإستراتيجية العسكرية الوطنية وإدارة مسارح العمليات. وعلى القيادات الأمنية تقديم المشورة السليمة للقيادات السياسية فيما يتعلق بالتأثيرات السلبية أو الإيجابية لطبيعة علاقات البلد بدوله الإقليمي على الأمن الوطني، وألا يكونوا فقط جهات رد فعل وإحتواء للمواقف السياسية الخارجية، لأن أغلب المخاطر والتحديات الأمنية التي تواجه البلدان تتأثر بعوامل إقليمية ودولية.

ان فرضية تمكن الدول المتجاورة في إقليم ما، مثل تركيا والدول العربية، من تصفير وحل كل الخلافات والقضايا العالقة بينهما، هي فرضية صعبة التطبيق في عالمنا اليوم المليء بالإضطرابات الأمنية والسياسية والاقتصادية والإجتماعية. لذلك نجد أن النهج المعاصر للعلاقات بين الدول المتجاورة، وغير المتجاورة، يتبنى السعي لتأسيس أرضية مشتركة من التفاهات والاتفاقات، تضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح المشتركة، وتفادي تأثيرات المشاكل المشتركة إلى أقل قدر ممكن. ■

وانق السعدون: باحث واكاديمي من العراق، حاصل على الدكتوراه في تاريخ العلاقات الدولية، مدير قسم الدراسات العربية في مركز اورسام.



الاكتفاء بالانقياد للخطاب السياسي والإعلامي.

من جهة أخرى، وبحسبان أن التوترات التي تطرأ في العلاقة بين تركيا وبعض البلدان العربية، غالباً ما تنتج عن مشاكل أمنية، وأن تركيا باستمرار تشكو من وجود منظمات إرهابية تستهدف الأمن القومي التركي انطلاقاً من بعض الدول العربية، لذلك يجب زيادة التعاون العلمي والأكاديمي بين المؤسسات الأكاديمية والبحوثية المدنية و المؤسسات الأكاديمية العسكرية في أي بلد عربي، وبخاصة في مجالات التخطيط الإستراتيجي للدولة والجيوپوليتك والعلاقات الدولية، بهدف تطوير مناهج الأكاديميات العسكرية وزيادة وعي قيادات المؤسسات الأمنية

وتقديم المشورات لعقلنة ومنهجة الحراك السياسي، الداخلي والخارجي، والدعوة لتصويبه وضبط مساره بما ينسجم ويخدم مصالح البلد، وهذا لا يتم إلا بتوفير الحرية الكاملة للتعبير عن الرأي والحماية والدعم اللازم للباحثين وللمراكز البحثية ومنصات الرأي، وتسليط الأضواء على عمل هذه المراكز والمنصات والاهتمام بمخرجاتها.

فيما يتعلق بالتوترات التي تطرأ بين تركيا وأي بلد عربي، هنالك مثل صيني دائماً يقول "كل أزمة هي فرصة"، لذلك على النخب الفكرية والأكاديمية العربية أن تساهم في صياغة مقاربات جديدة لهذه الأزمات والتوترات، ووضعها في إطار موضوعي أكاديمي واقعي، وليس